محمد العريقي

دعوة للنقابة

– هل يدرك الصحافيون أنهم أصبحوا فرجة (للذي يسوى والذي ما يسواش) تركوا مناقشة قضايا الناس وهموم المجتمع ورصد ما يدور في محيطهم الاقليمي والعالمي.. وتفرغوا للشتم والسب وتبادل الاتهامات، واصبح من الصعوبة في ظل هذه العاصفة الهوجاء من القدح والردح ان تسمع كلمة العقل والمنطق.. وإذا تطوع أحدهم وقالها مكتوبة هنا أو هناك، فإنها تفهم بأكثر من معنى، فتعجب البعض ويمتعض البعض الآخر.

والذي لا تعجبه كلمة الصدق والحق سرعان ما يلجأ لأسلوب التصنيف والتوصيف ويضع (الكلمة وصاحبها) في دائرة الاتهام والتشكيك ،وقد لا تسلم من رد عنيف وعاصف من أكثر من صحيفة وتُتهم بأنك تستلم مرتباً ومكافئة وانتاجاً فكرياً من السلطة..

مع أن مثل هذا القول ينم عن جهل وعصبية وتشدد،فمن الطبيعي أن يكون هناك عدد كبير من الصحافيين يعملون في مؤسسات صحافية رسمية ويتقاضون مرتبات ومكافآت وانتاجاً فكرياً ويكتبون وفق قناعتهم واختيارهم، ومن الطبيعي أن يبتعدوا عن دس أقلامهم في مهاترات جانبية واسفاف يزيد من تعكير الأجواء والأضرار بالمهنة.

ومن غير الطبيعي أن يحصر الصحافي نظرته للأمور بمسافة قصيرة ويصبح كل شغله كيف يتفنن في التجريح والتطاول بالكلمات على من لم يعجبه دون وعي أو عرض لحقائق ووثائق ، وهي أهم أدوات الصحفي الناجح.

ان حرية الصحافة والرأي مكفولة في بلادنا فلماذا يتم توظيفها لقصف الوسط الصحفي؟؟

ألا يجر مثل هذا التصرف إلى تفريغ الحرية الصحفية من محتواها؟ والمفترض ان يكون الوسط الصحافي مرجعية الشعب والدولة وكل مكونات المجتمع المدني للتبصير والتنوير والقيادة نحو التحديث والتقدم.

وان نجعل من نقابة الصحفيين مرجعية لتوحيد المسار ودرعاً لحماية الكلمة المسؤولة الحرة النزيهة،ورأس حربة في الدفاع عن كرامة ومكانة كل صحفي منضوي تحت مظلتها وملتزم بأدبياتها الأخلاقية والمهنية، وبنفس الوقت عصى غليظة في وجه كل صحافي يسيء لثوابت الوطن ويخرج عن نطاق الالتزام المهني.

وفي السطر الأخير أدعو نقابة الصحافيين اليمنيين لاجتماع عاجل،لتدارس المستجدات الأخيرة التي زادت من تشويه صورة المجتمع الصحفي في بلادنا.

alariky@maktoob.com

ديمقراطية النصف الآخر

شهاب اسماعيل المولد

■.. رغم ما حققته بلادنا من تقدم في مجال الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة إلا أن الملاحظ للعملية الديمقراطية يجدها قد أسرعت في مجال وأبطأت في مجال آخر كذلك يجدها تنمو وتتطور بصورة غير متوازية ليس لأن الحزب الحاكم هو السبب كما هو سائد في بعض دول العالم وإنما يرجع ذلك إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني والذي سادته ثقافة وموروثات عبر السنين والتي يجدها البعض تتعارض مع الديمقراطية تارة وتتصادم معها تارة أخرى وللأسف الشديد رغم ما تبذله القيادة السياسية من جهود لتوعية المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة إلا أن البعض لا يزال مصراً على اعتبار الممارسة الديمقراطية انتقاصاً وخروجاً عن ملة الآباء والأجداد فعلى سبيل المثال نجد ان الدستور قد كفل للمرأة حقوقاً اعتبرها البعض من الرجال انتقاصاً من ثقافة الاستعلاء الذكوري وأنه من الصعب والعيب التنازل عنها ولم يتقبل إلا ما يتناسب مع هذه الثقافة وعلى سبيل التفضل والاستعراض لا عن قناعة ذاتية وحتى المرأة نجدها لم تتقبل هذه الحقوق بالغبطة والفرحة كما كان متوقعاً أو كما يفترض فقد تقبلتها بحياء وخجل فلديها هي الأخرى موروثات لاتستطيع أن تتجاوزها بسهولة وبذلك فالممارسة الديمقراطية من جانب المرأة لم تكن ناضجة واعية كما هو مطلوب ولقد نظر البعض إلى مسألة دخول المرأة معركة العمل السياسي كناخبة أو مرشحة جنباً الى جنب مع الرجل مجازفة خطرة قد تطغى على موروثات وثوابت اجتماعية وثقافية سائدة منذ القدم وقد يؤدي دخولها في نظر البعض إلى اختلال وضياع المجتمع وهذه المخاوف لدى بعض الرجال والنساء جعلتهم لايتنازلون عن قوامة الرجل الذي هو مصدر قرار أن الزوجة والأرحام ينتخبن أو لاينتخبن ومن ينتخبن وأن ليس للمرأة حق مستحق إلا ما يسمح به الرجل وما دون ذلك فيدخل تحت مسمى العصيان حتى البعض الآخر ممن قبل مشاركة المرأة ربما كان عن قناعة وربما على سبيل الاستعراض.

عزيزي القارئ: قد يقول البعض ان هذا الكلام فيه مبالغة وأني قد اعطيت صورة مشوهة للواقع لكن نؤكد أن هذا الحال لاينطبق على الجميع وفي جميع المناطق، كذلك نقول أنه ليس من العيب ان نتكلم عن مشاكل ومعوقات تحول دون الوصول الى مجتمع مدني متحضر ولكن العيب هو أن نسكت عنها وندعي بأننا مثاليون فالرجل الذي قبل على مضض مشاركة المرأة سواءً كان في الريف أو في المدينة نجده قد أصطحبها إلى مراكز القيد والتسجيل ثم تركها حتى ليلة أو يوم الاقتراع دون ان يخبرها أو يناقش معها من تختار ولماذا فتركها لمن تقوم بصيدها بسهولة وتوجيهها سواءً في طابور الناخبات أو خلف الستار على يد إحدى المندوبات أو المعرفات وهكذا نلاحظ ان الوعي لا يزال ناقصاً ولا يزال يبعث المزيد من المخاوف التي تحول دون ممارسة المرأة لبعض حقوقها، لهذا فنحن بحاجة إلى بذل المزيد من التوعية والإرشاد والتشجيع سواءً من قبل الدولة أو من قبل الأحزاب السياسية.

ما هكذا تورد الإبل؟!

أحمد عبده النهاري

فيما لجأت صحيفة "الثوري" خلال الأسابيع الأخيرة إلى إصدار أعمدتها للإثارة الحجية إلى درجة التجني على كل من يخالفها الرأي مع ذلك فإنني والعديد من القراء قد أصابتنا الدهشة جراء اندفاع رئيس تحرير هذه الصحيفة الأخ خالد سلمان نحو تلك المقالات النارية التي يحيطها الكثير من الالتباس خاصة وهو من كان يعول عليه إضفاء الطابع المهني لهذه الصحيفة.. بعيداً عن حالات التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بإيدلوجية كل همها التقليل والانتقاص من آراء وفكر الآخر.

فقد اشار بموضوعه تحت عنوان (من هنا يمر التغيير) والذي نشرته "الثوري" في عددها (١٨٩٦) إلى انه ليس هناك من يضاهيه فخراً أو يزيد قامته علواً كما هو حال انتمائه إلى حزب وطني وحدوي يمثل جميع اجزاء الوطن من أقصاه إلى أقصاه.

ورغم أن من حقه المفاخرة بانتمائه إلى الحزب الاشتراكي، ولكن فليدع لنا أن نضع أمامه العديد من التساؤلات وذلك في إطار ما يثري جوانب النقاش في العديد من المسائل التي يتعين أن لاتؤخذ بحساسية أو بمفهوم يهرول نحو الرعونة والتأثر بالرؤى المتعصبة التي ما زالت تتحلق حول البعض بصورة تغيب عنها الحصافة السياسية وقيم الحداثة.

وفي هذا الصدد نسأل الأخ خالد سلمان إذا كان رصيد الحزب الاشتراكي يتمثل في تلك الملامح التي أوردها في مقاله.. فلماذا تأخر هذا الحزب عن إدانة محاولة الانفصال صيف ٩٤م بصورة واضحة تزيل عنه أي شبهة.

وهذا لاينفي بأي حال وجود قيادات وحدوية داخل هذا الحزب وقفت إلى جانب الوحدة واعلنت موقفاً صريحاً من ذلك.

أما قوله أن الحرب قد أفسدت طهارة الحزب الاشتراكي.. فهل كان إعلان الانفصال من الطهارة؟.. وهل كان تصفية الخصوم والقبضة الحديدية ودورات العنف التي شهدتها مراحل الصراع في المحافظات الجنوبية قبل إعادة الوحدة من الطهارة أيضاً؟.

ومثل هذه التساؤلات لاشك وانها التي تقودنا لتوضيح الحقيقة التي حاول الأخ خالد سلمان اغفالها إزاء ما يتعلق بسماحة القيادة السياسية والتي كان لها الفضل الأول في إغلاق ملف تلك المحاولة الانفصالية وفتح صفحة جديدة هيأت أمام الحزب الاشتراكي الظروف لخوض الانتخابات البرلمانية الأخيرة والحصول على عدة مقاعد داخل البرلمان ولانعتقد أن الأخ خالد يجهل دور فخامة الأخ الرئيس في حصول الحزب على تلك المقاعد وهو ما قابله بالجحود والنكران في حديثه عن الألقاب التي يطلقها أبناء الشعب على زعيمهم وقائد وطنهم وليس هذا وحسب بل إن ما يثير الدهشة والسخرية معاً هو ما ورد في عمود رئيس تحرير صحيفة "الثوري" تحت عنوان (بفضل الرئيس ورعايته) والذي حاول من خلاله اسقاط بعض عقده الداخلية وذلك بقوله: «أن المنجزات التي صاحبت العيد الخامس عشر وواكبت تلك الافراح لم تكن منجزات حقيقية وإنما هي ضرب من الخيال" فهل تعبيد الطرقات وبناء الجامعات والمدارس والمستشفيات وترسيخ الأمن والاستقرار ضرب من الخيال؟».. وهل يعتقد فعلاً بأن القارئ لايميز بين المزايدات والمنجزات وبين المشروعات التي انتشرت على طول البلاد وعرضها وبين الشعارات الجوفاء التي لاتسمن ولاتغني من جوع.

وحيال كل ذلك لم يكن بمستغرب وقد دأبت "الثوري" على تشويه الحقائق في مختلف الاتجاهات، أن نجد هذه الصحيفة وهي من تنجر للحديث عن منطقة الجعاشن وتصم أبناءها بالذل دون إدراك بأن أبناء هذه المديرية كغيرهم من أبناء اليمن لايقبلون الذل وانهم ليسوا بحاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقوقهم .. فهم قادرون على ذلك ولاتعوزهم الوسيلة، كما أنهم ليسوا بحاجة إلى من يقدم لهم النصائح ويذرف دموع التماسيح!!.

وإذا كانت الصحيفة بتلك التناولات قد سعت لاستهداف الشيخ محمد أحمد منصور وإثارة الغبار حوله فإنني أقول لمن يتبنى تلك الحملة: إن هذا الشيخ مواطن يمني يعتز بانتمائه لمنطقته ووطنه، وهو شيخ علم وأدب وثقافة استطاع أن يحوز على احترام وتقدير كل أبناء منطقته وبالتالي فإن من يرى غير ذلك إنما هو الذي يصدق عليه قول الشاعر:

وكنت إذا نزلت بدار قوم.. رحلت بخزية وتركت عارا

وما أتمناه على "الثوري" وغيرها من الصحف هو مراجعة اسلوب خطابها حتى تكون قادرة على الاسهام الايجابي في تعزيز حرية الرأي والتعبير والنأي به –الخطاب– عن الأهواء الحزبية الضيقة.. والله المستعان .

الإصلاحات في العالم العربي والمطالب المحلية

عوض بن سعيد باقوير

– منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والمنطقة العربية تحديداً تتجاذبها تيارات الإصلاح القادمة عبر الأطلسي من خلال ضغوط أمريكية متلاحقة وبصورة أقرب إلى التهديد المبطن، وقد كان رد الفعل العربي وعلى نمط السلوك السياسي العربي متخوفاً ومتردداً ومشككاً وفي نفس الوقت محاولاً تهدئة الاندفاع الأمريكي من خلال بعض الخطوات الشكلية تارة وإطلاق بعض خطوات الإصلاح تارة أخرى.

على نفس النهج وقعت الأنظمة العربية تحت المطالب المحلية التي وجدت في الضغط الأمريكي فرصة سانحة ليس حباً في الدعوة الإصلاحية الأمريكية ولكن بسبب ما سببته الحكومات لها من إقصاء سياسي جعلها تفقد الكثير من أوراقها، وبالتالي فإن المتغيرات الدولية جاءت لصالح النخبة المحلية.

والتساؤل الأهم هنا هل إطلاق الإصلاحات جاء تلبية لضغط أمريكي أم لمطالب محلية ازدادت في الآونة الأخيرة أم الإثنين معاً؟ والتساؤل الآخر ما هو المدى الذي قد تصله مثل هذه الإصلاحات على صعيد تغيير نوعي في السياسات والهياكل الاقتصادية وإطلاق الحريات والقضاء التدريجي على البيروقراطية وبؤر الفساد والمحسوبيات التي جعلت الدول العربية تعبث في ظل مناخ سلبي كانت نتيجته المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وسوء الإدارة والتخطيط العشوائي القائم على الاجتهاد والرعونة.

الإصلاحات.. لا يمكن تجنبها

بصرف النظر عن الضغوط الخارجية أو المطالب المحلية فإن الإصلاحات هي خطوة لا بد منها ولا يمكن لأي دولة تجاهلها في ظل متغيرات ليست فقط سياسية ولكن على صعيد وجود ثورة معلوماتية وتطور تقني هام ودور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والفجوة الرقمية بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية منها والفقيرة علاوة على الاتجاه الجديد للاقتصاد وهو العولمة ونتائجها ومن هنا تأتي الحاجة إلى ضرورة تغيير النمط البيروقراطي إلى جانب السياسات العامة وضرورة البحث عن أنماط جديدة للتعامل مع القضايا الشائكة التي تواجه العالم العربي بعيداً عن الضغوط الأمريكية والتي جاءت متوافقة مع مسألة الارهاب وغزو العراق وأفغانستان واحداث سبتمبر الا أن العالم العربي يحتاج إلى وقفة جادة بعيداً عن الشعارات المبالغ فيها وبعيداً عن لغة الأرقام المتواضعة التي لا تتماشى والانتاجية العالمية حتى على صعيد الدول النامية في جنوب آسيا وأمريكيا اللاتينية. المنطقة في حاجة إلى تغيير تدريجي من داخل وليس بالضرورة أن يكون هذا التغيير تلبية لضغوط أمريكية بل هو حاجة هامة لاصلاح ما افسده الدهر من خلال ترهل الهياكل المختلفة ومؤسسات تلك الدول والتي أصبحت اشبه بحقل تجارب.

الإصلاح الشامل والعلمي والعقلاني مطلوب من خلال رؤى وسياسات واضحة ومن خلال الاستفادة من تجارب الآخرين واذا كان النموذج العربي للاسف غائبا على مدى نصف قرن فإن الامل في وجود بعض التجارب العربية التي تشكل في نهاية المطاف النموذج الذي يمكن أن تسترشد به بقية الدول العربية وهذا ما يحدث في كل اقاليم العالم، فاليابان هي النموذج لدول آسيا وها هي النمور الآسيوية تنطلق في اجواء الاقتصاد والتنمية في العالم وهناك المانيا كنموذج في اوروبا وهناك البرازيل في امريكا اللاتينية وهكذا مسالة النموذج سواء على صعيد الدول أو الافراد والجماعات عامة وتعطي آفاقا واسعة للحكم الذي يمكن تحقيقه من خلال ارادة سياسية هي للاسف مفقودة في العالم العربي خلال سنوات طويلة ومع ذلك فإن الإصلاح السياسي والاخذ بأسباب التطوير والتحديث والبعد كليا عن مفاهيم عقيمة لم يعد لها مكان في عالم اليوم الذي يتسم اداؤه بالانتاجية السريعة والثورة الادارية والتقنية بعيداً عن امراض البيروقراطية والجهل بالتخطيط ومحاربة الفساد الاداري والمالي الذي يعد احد اكبر المشكلات في العالم العربي وهناك تقارير دولية تتحدث في هذا الموضوع.

البداية العلمية

الإصلاح الحقيقي ليس ترفا سياسيا بل هو ظاهرة حضارية لها انعكاسها الايجابي على المجتمعات العربية التي تعاني من سوء ادارة وفقدان للمصداقية حتى على صعيد كشف الحقائق التنموية اذ أن المبالغة حاضرة وهذه مشكلة تراكمت خلال عقود عديدة وهي تجميل الامور وتقديم الصور بشكل وردي.

الدول العربية بحاجة إلى اعادة نظر في سياساتها الراهنة واذا كانت هناك بعض ارهاصات التغيير فهذا شيء هام وايجابي. المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية كثيرة سواء فيما يخص قضايا التعليم وهي المسألة الأهم إلى مشاكل الباحثين عن العمل وهي قضية حيوية ولها انعكاسات سلبية على المدى المتوسط والبعيد كما أن هناك مشاكل الشباب والأداء الاقتصادي المتردي وتنامي السكان في بعض الدول العربية بشكل كبير ولعل من اكثر الامور التي لم تساعد الحكومات العربية هي عدم وجود مراكز بحثية مرموقة رغم وجود بعضها ولكن ليس هناك ايمان بأهميتها وهذا خطأ استراتيجي لا بد من التنبه له.

وجود مراكز بحوث هو مسألة في غاية الأهمية لبحث القضايا المختلفة واعطاء خيارات ملائمة لحلها وايضا دراسة كل الظواهر الاجتماعية والمسائل الاقتصادية وتغيير نمطية التفكير التقليدي على صعيد العمل والانتاج والايمان بأهمية كل الاشياء حتى لو كانت صغيرة، حيث امور هامة لزرعها في عقول الناشئة باعتبارهم قادة الغد وهنا لا بد من تفعيل التعليم ومؤسساته وايجاد مدارس خاصة للموهوبين ودراسة الموارد البشرية بشكل علمي وبمعنى آخر المطلوب هو ايجاد استراتيجية للتخطيط من خلال مراكز بحثية ومن خلال الاستعانة بخبرات اقليمية ودولية للنهوض بالاوضاع في الدول العربية خاصة وان العالم العربي لديه مقومات هامة كالثروات والكوادر العلمية التي سجلت نجاحات باهرة في ميدان العلم والابداع في الغرب والولايات المتحدة.

البداية نحو التغيير ليست في مسألة الهياكل والسياسات فقط ولكن من خلال تأهيل جيل جديد يستطيع مواكبة مثل هذه التغييرات الحاسمة التي سوف تطال امور عديدة. ليس هناك امكانية للتراجع ورغم ذلك فإن هذا التحديث والتطوير والإصلاح ليس معناه تجاهل الثوابت بل على العكس الثوابت الراسخة هي امر حاسم ولكن الحديث هنا يدور حول مسائل حياتية بحتة لها انعكاس على الفرد والمجتمع.

لا ينبغي التحسس من الإصلاحات والتي لا بد أن تأتي من مبادرة من الداخل وفق معطيات تتماشى وخصوصية كل بلد لكن هذه الخصوصية لا ينبغي أن تكون عائقا امام أي مشهد اصلاحي له انعكاسه الايجابي.

الإدارة السياسية

العالم العربي لديه مشكلة ازلية يبدو انها ذات ارتباط بالاستعمار القديم وهي غياب الارادة السياسية سواء على صعيد العمل السياسي الفردي أو الجماعي. نمطية رد الفعل على أي قرار أو توجه هو من اكثر المسائل حساسية في العالم العربي ويبدو أن هذه تركة من الماضي البعيد لابد من انهائها، الصحوة الجديدة في العالم هو أن تكون الإرادة السياسية حاضرة حفاظا على المصالح أولاً وعلى تسجيل خطوات ايجابية على طريق التحديث والتطوير بعيداً عن نظرية المؤامرة التي تم الاستغراق فيها كثيرا الفعل الجماعي العربي في هذه المرحلة مطلوب رغم صعوبة المهمة من انحياز أمريكي لاسرائيل وسياسات دولية غير متزنة وعادلة ومع ذلك لا بد من عمل شيء ما يكون وفق ارادة جماعية قوية لاستنهاض قيم العالم وقوانينه لا بد أن تكون المبادرة من الداخل حتى تتجه نحو الخارج وهي مسلحة بالارادة السياسية الرسمية والشعبية وهذا يعطيها روحا جديدة وقوة جديدة. اما الاستسلام للواقع تحت دعاوى الواقع المرير وضغوط القوى الكبرى فهذا امر لا يمكن قبوله، فالعالم أصبح لا يحترم الضعفاء والمترددين والذين يفتقدون الارادة السياسية وروح المبادرة كل هذه الامور هي جزء اصيل من العمل العام اللازم للتطوير والإصلاح.

وأخيراً الإصلاح هو أداه منهجية وهو مفهوم له أساسه في التاريخ والتراث العربي والاسلامي، فالاسلام الحنيف دستور هذه الامة فيه من الايات الكريمة والاحاديث الشريفة التي تحث على التحديث والإصلاح بدءا باصلاح النفس ومرورا بالجماعة وانتهاء بالدولة الاسلامية لا ينبغي أن نسقط الضغوط الأمريكية على أي بادرة عربية للاصلاح الداخلي بل لا بد أن نبارك هذا الإصلاح الذي جاء من خلال قناعات وطنية وهنا الفرق كبير بين هذا وذاك.